

كل التقارير الدولية تجمع على أن أسعار النفط سوف ترتفع

«الشال»: الكويت حققت إيرادات نفطية فعلية بقيمة 10.523 مليارات دينار حتى نهاية ديسمبر الماضي

■ العقبة تكمن في القناة التي تحكم سلطة اتخاذ القرار وليس في الرؤى والموارد

أوضح تقرير «الشال» أن مشروع الموازنة العامة للسنة المالية 2016/2017 فيه إرتداد صريح عن جهود الإصلاح المالي، أو عجز سافر عن بذل جهد إصلاحي، إذ رغم أن إجمالي تقديرات المصروفات البالغ نحو 18.9 مليار دينار كويتي يبدو ظاهرا وهامشيا أقل بنحو 0.279 مليار دينار كويتي، إلا أنه في الحقيقة أعلى. فالوفر في بند الدعم في مشروع الموازنة والبالغ نحو 0.7 مليار دينار كويتي أمر لا علاقة له بترشيد تلك النفقات، وإنما أمر واقع يحكم انخفاض أسعار النفط، ولو أضيف ذلك الرقم إلى إجمالي النفقات، فإن الزيادة في إجمالي النفقات العامة تبلغ نحو 2.2% عن مستوى نفقات السنة المالية الحالية 2015- /2016 المقدرة بنحو 19.17 مليار دينار كويتي، وحتى خفض الدعم في موازنة السنة المالية الحالية، جاء معظمه أو نحو 1.53 مليار دينار كويتي من انخفاض بند الدعم عن موازنة 2014/2015 بسبب انخفاض أسعار النفط، وليس بتخطيط مسبق من أجل الإصلاح.

ومستوى العجز المقرر في مشروع الموازنة البالغ نحو 12.2 مليار دينار كويتي يعادل نحو 30% من حجم الناتج المحلي الإجمالي المقرر لعام 2016 وفقاً لوحدة المعلومات لخدمة الإيكونومست (EIU)، ويبلغ نحو 65% من حجم النفقات المقدرة، ونصف هذه المستويات غير مسبوقة وغير مستدامة وحالة مرضية متقدمة، ومضى على التحذير من دورة قادمة لركود سوق النفط نحو 10 سنوات، ومضى على دخول السوق النفطي حقبة ركود طويلة نحو ستة ونصف السنة فقدت فيها أسعار النفط نحو 70% من ستواها، وأنها خلافا لكل الوعود العلنية، زادت الحكومة نفقاتها العامة إذا إستثنينا خفض السري في تكاليف الدعم الناتج عن هبوط أسعار النفط، من جهة أخرى زادت.

قليل أو بنحو 100 ألف برميل يوميا من مستوى إنتاج النفط في زمن رخصه، وخفضت بنسبة نحو 17% من تكلفة إنتاج البرميل بخفض تكلفة الإنتاج من نحو 248 مليون دينار كويتي في السنة المالية 2014/2015 إلى نحو 2131 مليون دينار كويتي في السنة المالية القادمة رغم زيادة الإنتاج، وهو أمر أن صدق، معناه أن التكاليف السابقة مكان شك وربما فساد، ورفعت بذلك قليلا مستوى الإيرادات، وهو أمر يحتاج إلى تحقيق لأنه خاطيء ومخالف لخطببات الإصلاح.

على أن الأخطر من تلك الحالة المرضية الاقتصادية والمالية المتقدمة، هو أن الحكومة تعتقد أنها أوفت التزامها بالإصلاح الشامل، أي الاقتصادي والمالي، إذ يذكر وزير المالية بأن الحكومة إتخذت إصلاحات هيكلية مدروسة ومتدرجة، وهي مستمرة في مشروع الإصلاح الهيكلي، ويضيف، إلى أن هذه الإصلاحات بدأت تظهر بوضوح في موازنة 2016/2017، وأن هذا الإصلاح الذي تقوده وزارة المالية نيابة عن الحكومة

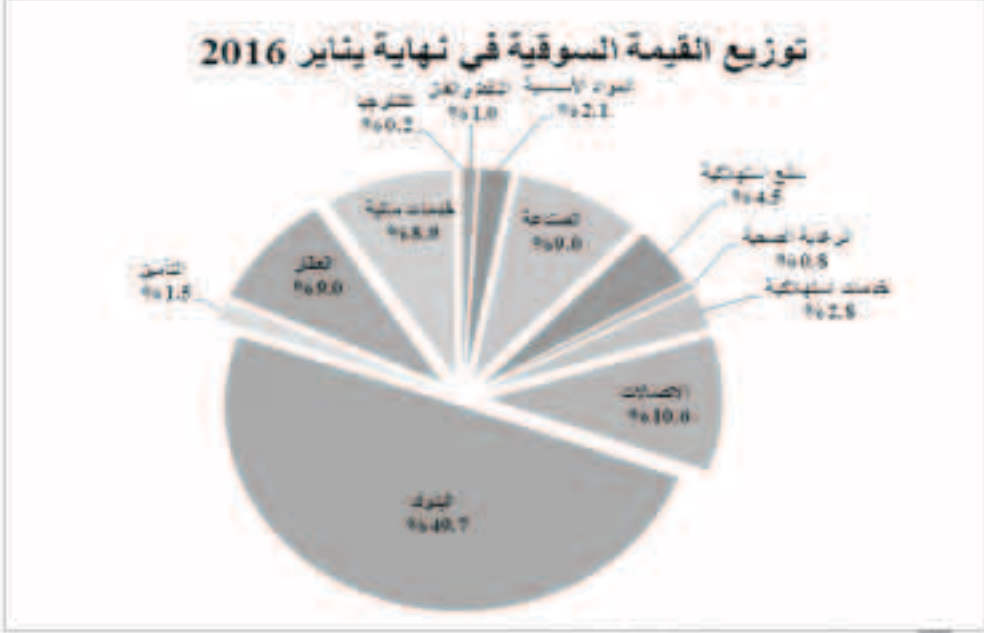
سوف يخفف هذا العجز في السنوات المقبلة، خصوصا أن التقارير الدولية تؤكد أن بقاء أسعار النفط ما بين 30-40 دولار أمريكي للبرميل أمر غير ممكن.

وحتى لا نتوه في التفاصيل، للإصلاح الاقتصادي مؤشرات لا تخطيء، وهي التقدم في ردم الإختلالات الهيكلية الأربعة، هيمنة القطاع العام، وهيمنة النفط أو السحب من الاحتياطات المالية، ومصدرها نط لتحويل المالية العامة، والخلل في تركيبة السكان، والخلل في ميزان العمالة، والإختلالات الأربعة اتسعت، بما يعنيه من تدهور تنافسية الاقتصاد وضعف فرصه في الإنعقال إلى مركز تجاري ومالي منافس. والإصلاح المالي يعني خفض متصل في الإنفاق العام، وهو يرتفع، والأهم، التغيير جوهريا في تركيبة بائسة للنفقات العامة خلقتها حقبة

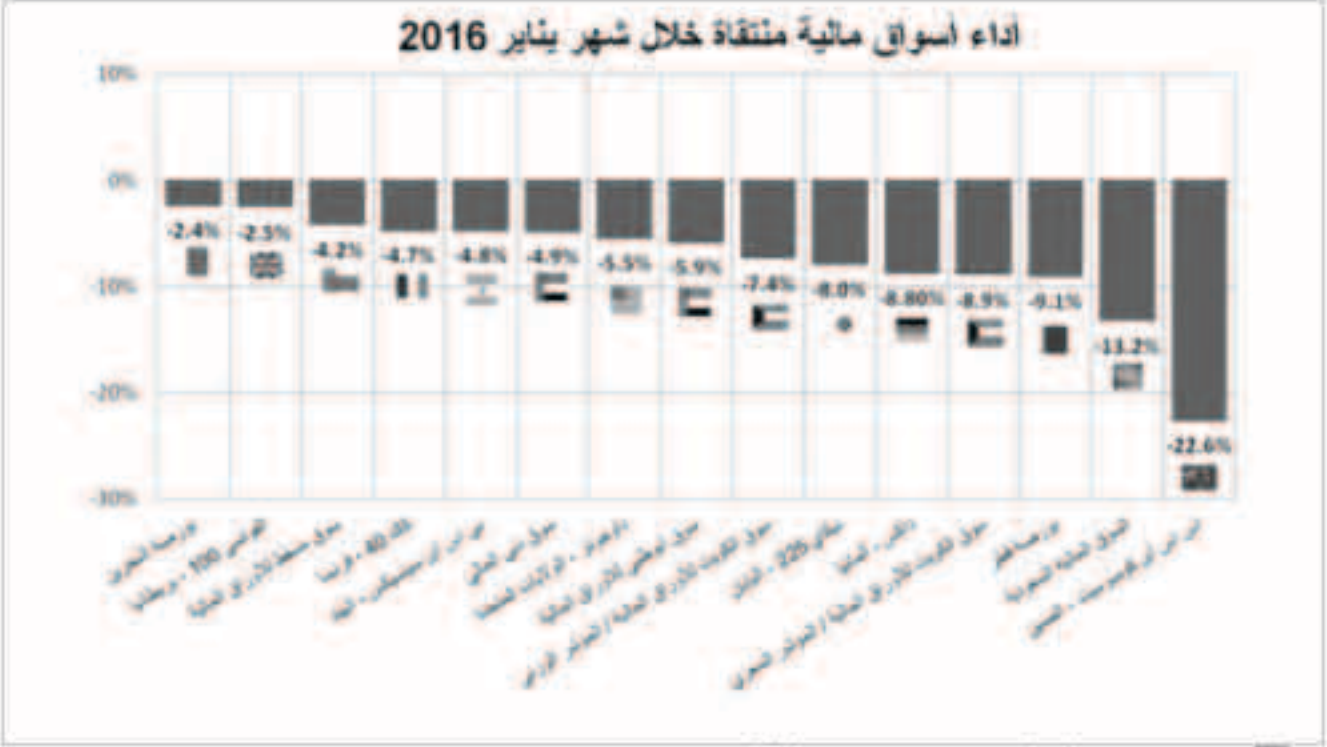
الرواج لسوق النفط، وهو ما لم يتغير، والاعتداد بزيادة الإنفاق الإنشائي بـ 13%، هو أولا دون الرقم المطلوب للتكوين الرأسمالي المناسب، هذا من ناحية الكم ومن ناحية النوع، عندما لا يقاس بعدد فرص العمل المواطنة التي خلقها ولا يدعم أهداف التنمية الأخرى، هو مجرد عبء قادم يوسع الإختلالات الهيكلية. ورغم أنه في حدود المتوقع أن تعجز الحكومة عن نيتي سياسات إصلاح حقيقي، وكان كل الأمل هو في وقف المسار المعاكس للإصلاح، إلا أن اعتقاد الحكومة بأنها أدت ما عليها وأكثر، وأنها سائرة في سياساتها للإصلاح الاقتصادي والمالي، وأن مشروع موازنة 2016/2017 هو مؤشر وعنوان لجهود الإصلاح الوهمي الذي لن تحيد عنها، هو ممكن الخطورة، ثم تأتي مراهنتها القاطعة على أن العجز وقتي وأن كل التقارير الدولية تجمع على أن أسعار النفط سوف ترتفع، وهو أمر يؤكد أنه سوف يتحقق، ولكن، لا علاقة له بجهود الإصلاح، أي أن الحكومة تتلوح في تقديم الحجة للسياسيين للإرتخاء، رغم أن الوضع حتى عند 100 دولار أمريكي سعر البرميل، خطر وغير مستدام، ذلك كله يثبت بأن العقبة هي في القناة التي تحكم سلطة إتخاذ القرار، وليس في الرؤى والموارد.

النفط والمالية العامة -

يناير 2016
بانتهاه شهر يناير 2016، انقضى الشهر العاشر من السنة المالية الحالية 2015/2016، وواصلت أسعار النفط انخفاضها بوتيرة أسرع من شهر سبتمبر واكتوير ونوفمبر وديسمبر، وكسرت إلى الأدنى حاجز الـ 20 دولار أمريكي للبرميل. وخلال شهر يناير، كان أدنى سعر لبرميل النفط الكويتي، عند نحو 19.14 دولار أمريكي، في 20 يناير 2016، بينما كان أعلى سعر عند نحو 28.65 دولار



رسم بياني يوضح توزيع القيمة السوقية لسوق المحلي



رسم بياني توضيحي لأداء أسواق مالية منتقاة خلال يناير 2016

■ السوق الصيني هو أكبر الخاسرين خلال يناير حيث فقد مؤشره في شهر واحد نحو 22.6% من قيمته

أمريكي، في 04 يناير 2016، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، لشهر يناير، نحو 23.3 دولار أمريكي، منخفضا بما قيمته نحو 7.8- دولار أمريكي، أي ما نسبته نحو 25.1%-، عن معدل شهر ديسمبر 2015 البالغ نحو 31.1 دولار أمريكي للبرميل، وهو أيضا أدنى بنحو 21.7- دولار أمريكي للبرميل، أي بما نسبته نحو 48.2%-، عن السعر الافتراضي المقرر في الموازنة الحالية والبالغ 45 دولار أمريكي للبرميل، وأدنى بنحو 51.7- دولار أمريكي من سعر البرميل الافتراضي للسنة المالية الفائتة 2014/2015، التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت، قد حققت، لبرميل النفط الكويتي، معدل سعر، بلغ نحو 81.3 دولار أمريكي، أي أن معدل سعر البرميل لشهر يناير 2016 فقد نحو 71.3%- من معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة.

وطبقاً للأرقام المنشورة في تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة -ديسمبر 2015- الصادر عن وزارة المالية، حققت الكويت إيرادات نفطية فعلية، حتى نهاية شهر ديسمبر الفائت 9- شهر،- بما قيمته نحو 10.523 مليار دينار كويتي، وبفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية، خلال شهر يناير، بما قيمة نحو 0.9 مليار دينار كويتي، وعليه، سترتفع الإيرادات النفطية المتوقعة، خلال فترة الـ 10 شهور إلى نحو 11.4 مليار دينار كويتي، أي أعلى بما نسبته 6% عن قيمة الإيرادات النفطية المقدرة في الموازنة، للسنة المالية الحالية، بكامليا، 10.757 مليار دينار كويتي، كذلك، حققت الكويت إيرادات غير نفطية فعلية، خلال الشهور الستة الأولى من السنة المالية الحالية، بما قيمته نحو 858.2 مليون دينار كويتي، سترتفع خلال فترة الـ 10 شهور إلى نحو 954 مليون دينار كويتي، وعليه، ستبلغ جملة الإيرادات المتوقعة، خلال الفترة نحو 12.3 مليار دينار كويتي. وإذا افترضنا استمرار مستوي الإنتاج والأسعار على حالهما -وهو افتراض قد لا يتحقق- فمن المتوقع أن تبلغ قيمة الإيرادات النفطية المحتملة، للسنة المالية الحالية نحو 954 مليون دينار كويتي، وبمجملها، نحو 13.3 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بنحو 2.5 مليار دينار كويتي عن تلك المقدرة في الموازنة، ومع إضافة نحو 1.4 مليار دينار كويتي، إيرادات غير نفطية، قد تبلغ جملة الإيرادات نحو 14.7 مليار دينار كويتي، ولو تحقق ذلك، وبافتراض صرف كل القدر بالموازنة والبالغ نحو 19.2 مليار دينار كويتي، ومن دون اقتطاع ما يرحل لإحتياطي الأجيال القادمة، فإن أمر لا معنى له في حالة تحقق عجز يمول من الإحتياطي العام أو بالإقتراض بضمان إحتياطي الأجيال القادمة، فإن العجز الفعلي قد يبلغ نحو 4.5 مليار دينار كويتي، ولكن رقم العجز قد يكون أكبر أو أقل وفقا لتطورات أسعار النفط خلال الشهورين القادمين من السنة المالية الحالية، ويخفضه أي إقتطاع من النفقات للقدره في الموازنة عند مراجعة النفقات الفعلية في الحساب الختامي، وفي كل الأحوال ستحقق السنة المالية الحالية عجزاً هو

الأول منذ 16 سنة مالية. أداء سوق الكويت للأوراق المالية -يناير 2016
بعد نهاية سالية كانت ختام عام 2015، حيث شهدت خلال المؤشرات الرئيسية الرسمية الثلاثة، خسائر كبيرة، نتيجة مواصلة تراجع أسعار النفط لمستويات متدنية (إلى ما دون 30 دولار أمريكي للبرميل في الربع الرابع من عام 2015)، وانخفاض النفط سلاحا فيها، واشتداد سخونة الأحداث الجيوسياسية في الإقليم وتوظيف النفط سلاحا فيها، بدأ شهر يناير حاملا كل تلك السلبيات، واستمر السوق بالتراجع بشكل كبير خلال شهر يناير 2016، إذ انخفض المؤشر السعري للبورصة إلى نحو 5.114.5 نقطة، مقارنة بنحو 5.615.1 نقطة، في نهاية العام الفائت، فاقدا نحو 8.9%-، وبلغ مستوى مؤشر البورصة الوزني نحو 353.4 نقطة، مقارنة بنحو 381.7 نقطة في نهاية العام الفائت، بانخفاض بلغت نسبته 7.4%-، وانخفض مؤشر كويت 15 بنحو 7.8%-، مقارنة مع مستواه في نهاية العام الفائت، وعند مقارنة أداء المؤشرات الثلاث الرئيسية (السعري، الوزني، كويت 15) مع شهر يناير 2015، ظلت خاسرة نحو 22.2%-، 20%-، و22.6%-) على التوالي.

في نهاية يوم الأحد الموافق 2016/01/31، قد بلغت العجز قد يكون أكبر أو أقل وفقا بنحو 31.3 نقطة، أي ما يعادل 8.5%-، مقارنة بإقفاله في نهاية العام الفائت، عند نحو 365.9 نقطة، وانخفض بنحو 24.8%- عند مقارنته مع شهر يناير 2015. وبلغت أعلى قراءة للمؤشر، خلال الشهر، عند 362.4 نقطة، بتاريخ

2016/01/04، وبلغت أدناها عند 306.1 نقطة، بتاريخ 2016/01/21. وبلغت قيمة الأسهم المدالة خلال شهر (20 يوم عمل) نحو 282 مليون دينار كويتي، مسجلة ارتفاعا بلغ قدره 40.3 مليون دينار كويتي ونسبته 16.7%-، مقارنة بما كانت عليه في شهر ديسمبر 2015. عندما بلغت قيمة الأسهم المدالة نحو 241.7 مليون دينار كويتي، إلا أنها انخفضت بنحو 43.8%- عند مقارنتها مع شهر يناير 2015، وسجلت أعلى قيمة تداول في يوم واحد، خلال الشهر، عند 27.7 مليون دينار كويتي، بتاريخ 2016/01/17، في حين سجلت أدنى قيمة للدوال، خلال الشهر، بتاريخ 2016/01/06، عندما بلغت نحو 6.7 مليون دينار كويتي. أما المعدل اليومي لقيمة الأسهم المدالة فقد بلغ خلال الشهر، نحو 14.1 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 11 مليون دينار كويتي في شهر ديسمبر 2015، وبارتفاع بلغ نحو 28.3%-، وجاء قطاع البنوك في مقدمة القطاعات سيولة، إذ إستحوذ على ما قيمته 120.8 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 42.8% من جملة قيمة تداولات السوق، تلاه قطاع العقار بنسبة 15.4%-، ثم قطاع الخدمات المالية بنسبة 15.1%-، وبلغ إجمالي كمية الأسهم المدالة نحو 2.697 مليار سهم، مرتفعا بنحو 15.3%- عند مقارنتها بنهاية شهر ديسمبر 2015، حين بلغت نحو 2.340 مليار سهم، وبلغ إجمالي عدد الصفقات المبرمة نحو 64.7 ألف صفقة، وبمعدل يومي بلغ نحو 3.233 صفقة، بارتفاع نسبته 19.9%-، عما كان عليه في شهر ديسمبر 2015.

وحققت القيمة السوقية، لمجموع الشركات المدرجة 190- شركة،- نحو 24.3 مليار دينار كويتي، منخفضة بنحو 1.902 مليار دينار كويتي، أو نحو 7.3%- وهو ما يعكسه المؤشر الوزني للبورصة، مقارنة بنحو 26.2 مليار دينار كويتي في نهاية العام الفائت، وتجر الإشارة إلى أن عدد الشركات، التي ارتفعت قيمها، مقارنة بنهاية آخر يوم تداول من عام 2015، بلغ 24 شركة من أصل 190 شركة مشتركة في السوق، في حين سجلت 141 شركة خسائر متباينة، في قيمتها، بينما لم تتغير قيمة 25 شركة. وبعد إستئشاء الشركات التي تتم زيادة رأسمالها -شركتين- أو خفضه، سجلت شركة «مجموعة جي إف إنش المالية» أكبر ارتفاع في القيمة، بزيادة قاربت نسبتها 22.4%-، تلتها شركة «المواساة للرعاية الصحية» بارتفاع قاربت نسبته 16.7%-، بينما سجلت شركة «طيبة الكويتية الغابضة» أكبر خسارة في قيمتها، بهبوط قاربت نسبته 76.7%-، تلتها في التراجع شركة «منشآت المشاريع العقارية» بخسارة بلغت نحو 41.4%- من قيمتها، وحقق 11 قطاعا، من أصل 12 قطاعا، انخفاضا، ضمنها حق قطاع المواد الأساسية أعلى انخفاض بنحو 12.4%-، وسجل قطاع النفط والغاز ثاني أعلى انخفاض بنحو 11.6%-، في حين سجل قطاع الرعاية الصحية الارتفاع الوحيد بنحو 1.3%-، وسوف يرتبط الأداء في شهر فبراير بعاملين لا تلك الشركات القدرة على التأثير بهما، وسيكون أثرهما أكبر من إعلانات الأرباح والتوزيعات، وهما تطورات سوق النفط وسخونة أو إنقراج الأحداث الجيوسياسية، لذلك من المحتمل أن يكون التفاوت الشديد هو سمة الأداء لشهر فبراير وبضعة أشهر قادمة تليه.

الأداء المقارن لأسواق مالية منتقاة -يناير 2016
كانت بداية عام شديدة السلبية تلك التي سادت أداء أسواق العينة في شهر يناير، فالأسواق الـ 14 ضمن العينة حققت أداءا ساليا وإن متفاوتا، وإختلطت أسواق العينة الناضجة منها والناشئة وأسواق إقليم الخليج على مختلف مستويات الأداء السالب، وتراوح خسائر الشهر في أدناها بنحو 2.4%-، وأعلىها بنحو 22.6%-، وعشرة أسواق ضمنها كانت وسطا في خسائرها التي تراوحت ما بين 4.2%- و9.1%-، وأكبر الخاسرين، وكانت خسائره سببا رئيسيا في جر كل الأسواق معه، كان السوق الصيني الذي فقد مؤشره في شهر واحد نحو 22.6%- من قيمته، وسبب إنتقال العدوى هو الخوف من إنتقال الرض إلى الاقتصاد الحقيقي لأكبر شركاء العالم التجاريين، وكانت الجورصة الصينية

■ التفاوت الشديد هو سمة أداء سوق الكويت لشهر فبراير وبضعة أشهر قادمة تليه

قد تعرضت لحركة تصحيح رئيسية في شهر يونيو 2015 ما دفع بالسلطات الصينية إلى تقديم دعم غير مسبوق لها، وبدا أن إجراءاتها أعطت نتائج إيجابية حتى نهاية العام الفائت، إلا أنها عاودت الفشل في شهر يناير أسوة بقل تجارب الدعم في العالم على مدى أربع قرون. ثاني أكبر الخاسرين في شهر يناير كان السوق السعودي الذي فقد 13.2%-، وذلك في حدود المنطق بسبب التدهور الكبير الذي أصاب أسعار النفط واستمرار حروب المنطقة على أكثر من جبهة. وشارك السوق القطري السوقي في أعلى الخسائر، ولنفس مبررات السوق السعودي، وفقد السوق القطري نحو 9.1%-، ولم يكن مؤشر سوق الكويت الوزني بعيدا بحسارته بنحو 7.4%-، وإن جاءت أقل من خسائر السوق الألماني والياباني، أقل الأسواق خسائر كان السوق البحريني الذي فقد 2.4%- فقط، وقريب من خسائره كان السوق البريطاني الذي فقد 2.5%-، ويبدو أن ما يحدث للصين

وأثره على جانب الطلب على النفط عمق في شهر يناير من خسائر سوق النفط التي تسر بمرحلة حرب أسعار بين منتجي النفط التقليدي، وهبوط أسعار النفط إلى ما دون الـ 30 دولار أمريكي للبرميل عامل سلبي حتى على أداء الاقتصادات المسهلة، كما أنه عنصر يئذ بحالة من عدم الإستقرار لبعض دول الإنتاج النفطي. وربما التحذير الذي أطلقه صندوق النقد الدولي حول ضعف محتمل في نمو الاقتصاد العالمي للعام الجاري، يلخص نظره إلى تلك الأوضاع، رغم إعقباتها بأن التصحيح للأسواق ربما يكون مستحق بعد حقبة إنفتاح في أسعار الأسهم بسبب وفرة الأموال الرخيصة في حقبة التيسير الكمي.

وقد يكون أداء شهر فبراير لذلك الأسواق موجبا لمعضلها، أولا بسبب خسائر شهر يناير الكبيرة والتي عادة ما يتبعها بعض التعويض، وثانيا بسبب الإنز الذي تركته تصريحات بإحتمال خفض فائض عروض النفط على ارتفاع أسعاره. ورغم ذلك، هناك دائما إحتمال أن يحدث العكس، لأن التوافق على الحد من فائض العروض النفطي قرار سياسي، وهو أمر يصعب جدا التنبؤ به.

الأداء الأسبوعي لسوق الكويت للأوراق المالية
كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي، أكثر نشاطا، إذ ارتفعت جميع المؤشرات، من مؤشر القيمة المدالة، ومؤشر الكمية المدأولة، وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام أيضا، وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 338.7 نقطة وبارتفاع بلغ قيمته 14.3 نقطة ونسبته 4.4% عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، بينما انخفض بنحو 27.2 نقطة، أي ما يعادل 7.4% عن إقفال نهاية عام 2015.